على خلاف ما كان حاصلا فاذا كان الاصل الاقرار ظاهرا ولا يمنع
صحته مديونا الان اقرار المدين اذا لم يجر عليه بالفلس صحيح مطلقا وكذا فيه
مذكور في باب حجر المفلس من كتب الاصحاب وما باعه الاب من مال طفله
وهو بصفة الولاية ظاهرا محكوم بصحته مالم يبن مقتضى للفساد لتصرح
الماوردي وتبعوه بانه ليس للحاكم الكشف عن الاباء والاجداد في ولايتهم
على اولادهم وتصرفاتهم حتى يثبت عنده الفسق والخيانة فيعزله ويولي
غيره انتهى وليس على الاب اقامة بينه بالبيع ولا يمين اذ لا يقبل رجوعه
عليهم لتحليفهم المقر بعد كماله الان باطن الامر في الاقرار كظاهره والله
اعلم مسئلة رجل ساكن في بيت منذ زمن طويل من غير معارض وكان
وكان ابوه قبله كذلك ثم ادعى البيت مدع وانه كان لفلان وانهم ورثته
ولم يقولوا وان باق على ملكنا الى الان بل اطلقوا الدعوى انه لفلان و
انهم ورثته واقاموا بينه بذلك وشهد البينه على الاطلاق كذلك فهل تقبل
هذه الدعوى والشهاده بصدر الصفه ولا يدان يقول المدعون هو ملك
فلان ومات وهو يملكه وهو باق على ملكه الا الان الى حين اداء الشهاده وهل
يجب على الشهود ان يتعرضوا لليد وسببها وانها باطله وبغير حق والا
افتونا ماجورين احاب رحمه الله ورضي عنه ان هذه الدعوى
المفروضه في السؤال غير صحيحه ولا الشهادة بها اذا من شرط الدعوى
كونها ملزمة واي الزام في قولهم ان هذا البيت لفلان يعتقون مورثهم
اذ مراده انه كان لفلان في حياته فلا يلزم منه بقاء ملكه الى الموت حتى يورث
عنه فلا بد لصحة الدعوى ان يقول المدعون انه لهم ابينه على وفق الدعوى
ورثة فلان وهو لا يمنعون منه وتشهد لهم البينه على وفق الدعوى
فحينئذ يحكم لهم بالبيت مالم يقم ذو اليد بينه بالملك لهم والا رجحت بينهم
قالوا في الدعوى كان ملوك بنا الى ان مات وتركه لنا ميراثا ولا قالوا ذلك
سواء وافاقا بينه بذلك صرحه بانها من اهل الخبره الباطنه حكم لهم
بالبيت على النص كما قاله الاصطخري وقال ابن شريح لا يدان شهدا ان
البيت الان ملك للمدعين والاقهي شهادة بملك سابق ونقل القاضي
حسين والاوجه الاول انه اذا ثبت ارثا استصحب حكمه كما اجاب

به الفزاري غيره فان لم يقولوا نحن من اهل الخبره الباطنه ولم يعلم الحاكم
انحصار الارث في المدعين لم يحكم بالبيت لهم حتى يثبتوا بانهم وارثون
وان البيت ميراث مورثهم فيترع البيت ولا يجب على الشهود التعرض
لذكر اليد ولا لسببها والله اعلم مسئلة شخص ادعى على الاعسار
ولم يعلم له مال قبل ذلك فهل يحبس الى ان يقيم بينه على الاعسار ام لا
وهل الحبس لاعسار مدة معلومة او لا افتونا ماجورين اجاب رضي الله
عنه متى ادعى المدين كونه معسرا ولم يعهد له مال قبل كان لزمه لا بنحو شرا
وقرض صدق بيمينه ولا يكلف اقامه بينه باعساره ولا احبس عليه والحاله
وانما يحبس من عهد له مال كان لزمه الدين في مقابلة نحو شرا او قرض
وادعى الاعسار واستدام حبسه الى ثبوت اعساره بينه ولا بد ان يكون
الشاهدان رجلين فلا يكفي رجل وامراتان ولا رجل ويمين خلافا للشيخ
ابي علي ولا يشترط ثلاثة خلافا للفوراني والمتولي وكيفية الشهاده
ان يقولا نشهد انه معسر ولا يمحضا النفي فان محصاه لم يقدح في الشهاده
على المعتمد والله اعلم مسئلة رجل باع قطعة ارض من شخص
واستوفى ثمنها وذرعها بحضرة منصوب الشرع الشريف وقبضه اياها
وملكت تحت يده مدة ست سنين متتالية ثم ادعاها شخص اخر على
البايع بين يدي منصوب اخر فهل تصح الدعوى والحاله هذه على البايع
او لا ولو صار البايع على الانكار فصالح بينهم هذا المنصوب على مناصفة
الارض فهل يصح هذا الصلح او لا فاذا قلتم يصح فذاك وان قلتم لا وحصل
العناد من هذا المدعي او من المنصوب المذكور فماذا يجب على المعاند ولو ان
هذا المدعي استشهد رجلا كان يزرع الارض مثلا على وجه انه اجاره اياها
ورث المدعي المذكور وصاحب الارض يدعي عليه شركة او غصبها
فهل تصح شهادته او لا افتونا ماجورين اجاب رضي الله عنه ان دعوى
ملك الارض المبيعه لا يكون حجة على المشتري ان كان بعد قبضه اياها فان ادعى
عليه بها واقام بينه شهدت انها ملكه او ملك مورثه وانه يعلم ملكه زيد
سلمت قطعة الارض الى المدعي بعد الحكم له بها ورجع المشتري او تكول عن اليمين
فلو المدعي يمين الرد وبناء على انها بمنزلة الاقرار سلمت الى المدعي ولم يرجع على البايع